أي زيادته على كل من سواه مضافا اليه او غيره وهذا ابلغ
فاضافة اسم التفضيل الى مضمره من اي قبيل قلت من قبيل الثاني لان
في الاول يشترط ان يكون من جملة ما يضاف اليه وهذا الاعتبار لا يقال
البشر افضل الجن واضافته مصيرا الى الضمير العائد الى موصوفه تقتضي
ان يكون خارجا عنه ولا يكون من جملته ولو كان من قبيل الاول يلزم
التناقض ولهذا لا يجوز يوسف احسن اخوته باعتبار الاول ويجوز
باعتبار الثاني فان قلت زيادته على المضاف اليه تقتضي ان يكون
خارجا عنه والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وهذا الشرط يقتضي ان يكون
من جملته وداخلا فيه وهذا تناقض قلنا انه خارج بشرط التفضيل
وداخل بشرط الشركة اي في اصل الفضل لا غيره فلا اتحاد في الشرط فلا
تناقض **قوله لو فان الخ** كلمة لو تستعمل على ان علة انتفاء مضمون
الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير نظر الى علة العلم بانتفاء
الجزاء ما هي كقول المعري ه ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم
رعايا ولكن ما لهن دوام ه وهذا معنى قولهم لو لامتناع الثاني
لامتناع الاول وليس معناه انه يستدل بامتناع الاول اي الشرط على
امتناع الثاني اي الجزاء حتى يتوجه عليه ان انتفاء السبب لا يستلزم انتفاء
المسبب لجواز ان يكون للشيء الواحد اسباب متعددة كالنار والشمس
والحركة للحرارة بل الامر بالعكس وهذا خلاصة ما حققه الشيخ العلامة
سعد الملة والدين التفتازاني وقام شرط ويكشف جزاؤه والجملة الكريه
والاثنا للعطاف ولما اصله لم ادخل عليه ما وهو يقع موقع لم
لقول ابيك ولما اصل الكل اي ولم اصل اليك وقد يتغير معناه عن
معنى لم فيكون سببا وجوابا لما وقع ولما لم يقع لقول ضربته لما ذهب

ولما

ولما لم يذهب هكذا قال الجوهري فحينئذ يكون ظرفا ويدخل على
الماضي لفظا او معنى وتستعمل استعمال الشرط فيكون قوله اتنى شرطا
وجوابه محذوف وفائدته عليه قوله يكشف عني **الفصل الاول**
في الجوهر وهو الذي اشير اليه بقوله فنبتدئ بالجوهر لان وجود
العرض موقوف على وجوده فناسب ان يتقدم في الذكر عليه وهو
ماهية اذا وجدت كانت لا في موضوع وهو المحل الذي لا يتقوم
بالحال وان شئت قلت هو موجود لا في موضوع ولا يعني به ان يكون
موجودا بالفعل والا لكان الشك في وجود زيد مثلا مقتضيا للشك
في جوهريته والجوهر ينقسم الى خمسة اقسام لان الجوهر اما مفارق
او غير مفارق والاول اما مفارق في ذاته وفعله عن المادة بان
لا يحتاج في ذاته ولا في فعله الى المادة وهو العقل او مفارق في ذاته
لا في فعله وهو النفس والثاني اما محل لجوهر آخر او حال في جوهر آخر
فالمحل هو الهيولى والحال هو الصورة او مركب من الحال والمحل وهو
الجسم وعند المتكلمين لا جوهر الا المتحيز بالذات اي القابل للاشارة
الحسية فانهم نفوا المجردات اي العقول والنفوس والمتحيز بالذات
ان قبل القسمة فهو الجسم والا فهو الجوهر الفرد فعندهم الجوهر
منحصر في هذين القسمين واقل ما يتركب منه الجسم جوهران من الجواهر
الفردة وعند الحكماء لا وجود للجوهر الفرد اعني الجزء الذي لا يتجزى
وانما نفوا المجردات لانها لو كانت موجودة لشاركها الباري
تعالى في هذا النعت وخالفها في غيره وما به المشاركة غير ما به المخالفة
فيلزم التركيب واجيب بان الاشتراك في العوارض لا سيما في السلب لا يقتضي
التركيب اما في العوارض فلان البسائط كلها مشتركة في الوجود والحدوث